مؤشر الزكاة ziالبديل والمقترح لقياس نسبة التضخم والقدرة الشرائية

دراسة مقارنة بين (zi) و (cpi) في الاقتصاد الجزائري

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - الجزائر

يعد مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا تستخدمه الدول شهريًا وحتى سنويًا لتتبع ومعرفة مستوى الأسعار وتكلفة المعيشة في البلاد.

يعتمد المؤشر على سلة معينة من السلع والخدمات، تحتسب سعر السلة كمتوسط مرجع لأسعار العناصر المكونة فقط. والتغيير في سعر السلة مع الوقت يسمى بنسبة التضخم. وهذا ما يجعله في نظري غير دقيق لأنه لا يمس جميع السلع والخدمات الأخرى خارج السلة، وتقديراته لنسبة التضخم أو القدرة الشرائية تبقى نسبية نوعًا ما. ومن أجل تقدير جيّد ودقيق لمعدل التضخم الشهري أو السنوي نرى بأن قاعدة نظام الذهب لا تزال موجودة من خلال نصاب الزكاة من جهة، وباعتبار أن النقود هي وحدة للقياس من جهة أخرى؛ فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تكون على النحو التالي: "**ما هو مؤشر الزكاة؟ وهل يستطيع حساب وضبط نسبة التضخم والقدرة الشرائية أحسن من مؤشر أسعار المستهلك؟**"،

و للإجابة عن هذه الإشكالية؛ اكتفينا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى:

- المبحث الأول: النقود وعلاقتها بظاهرة التضخم.
- المبحث الثاني: مفهوم مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم.
- المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر.

المبحث الأول: النقود وعلاقتها بظاهرة التضخم

أولا – مفهوم النقود (Money): النقود هي كل شيء يلقى قبولاً عامًا كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة. أما عن وظائفها فيقول علماء الاقتصاد (إن النقود هي ما تعمله – money is what money does)[1]. ويشرط فيها أن تكون ثابتة القيمة بحيث لا ترتفع ولا تنخفض؛ وهو الشرط الأساسي في استقرار المعاملات المالية والتجارية. وإذا نظرنا نظرة واقعية إلى حال النقود اليوم وجدنا أن أسعارها غير ثابتة وخاصة بعد تعارف الناس على التعامل بالعملة الورقية أو النقد الورقي[2]. ويمكن تقدير مدى الفوضى التي لابد أن تعم الأسواق إذا تفاوت طول المتر تفاوتًا غير متوقع من حين إلى آخر فتارة يكون طوله ١٥٠سم، وتارة ٧٥ سم، وأخرى ٩٠ سم، فتضطرب أمور الناس ومعاملاتهم[3].

ثانيًا – مفهوم التضخم (Inflation): يعد التضخم من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضًا، اعتبره كثير من علماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب. وعرفوه على أنه: "عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعًا قليلة نتيجة للزيادة في كمية النقود المتداولة". وأجمعوا على أن من نتائجه هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا بسبب التخلي عن نظام قاعدة الذهب الذي يتميز بثبات الأسعار نسبيًا[4].

ثالثًا – الآثار الاقتصادية للتضخم: يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم والدنانير المغشوشة، وذلك لأن جزءًا من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسميّة أكبر من قيمتها الحقيقيّة. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل ظهور النقود الورقية وانفصالها عن الغطاء الذهبي. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،٢٠٠٩م ÷ ١٤٣٠ه، ص ٢٣٤.

[2] عدنان خالد التركماني،"**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ه ÷ ١٩٨٨م، ص٥١ - ٥٢.

[3] محمد زكي شافعي، "**مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية، دم، ١٩٨٢م، ص ٢٠.

[4] ناظم محمد نوري الشمري،"**النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧م، ص ٢٦٦، محمد زكي شافعي، "**مقدمة في النقود والبنوك**"، مرجع سابق، ص ١٣٥، حسين بن سالم جابر الزبيدي،"**التضخم والكساد**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٣٣، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،"**اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية**"، دط، دم، ٢٠٠٨م، ص٤٢٠، أحمد حسن، "**الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها**"، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق،سوريا،٢٠٠٢م ÷ ١٤٢٢ه، ص ٣٢٦، عادل عبد المهدي، "**التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص ١١١.

التضخم ومساوئها، ويعد الإمام محمد ابن ادريس الشافعي – رضي الله عنه صاحب المذهب الفقهي الشافعي، أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقل كل من الإمام النووي والإمام السيوطي – رحمهما الله تعالى – عنه ذلك في قوله: "**أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلاب، وغير ذلك من المفاسد**"[1].

رابعًا – قياس التضخم بمؤشر أسعار المستهلك (cpi): قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي. وبقدر ما يكون هذا التشخيص صحيحًا دقيقًا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحًا أيضًا[2]. فمؤشر أسعار المستهلك (cpi) يقيس نسبة التضخم من خلال إنشاء سلة من السلع والخدمات الأساسية. بشكل عام، تشتمل السلة على ٨٠ مؤشراً فرعيًا من ٨ فئات، تتراوح من الطعام والملابس إلى السكن والمواصلات[3]. ويمكن أن تختلف منهجيات تكوين السلة والصيغ لحساب مؤشرات الأسعار قليلاً في كل بلد لآخر. هناك العديد من معادلات حساب مؤشر الأسعار، أبرزها: Laspeyres و Paasche و Fischer . وكل حساب مؤشر يعطينا النسبة بين أسعار السلة للفترة الحالية وفترة الأساس ثم يتم ضرب النسبة في ١٠٠ للتعبير عن التغيير في النسب المئوية .

خامسًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر أسعار المستهلك (cpi): نظرًا لأنه يتم قياس نسبة التضخم على أنه النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار؛ فإن معادلة حساب التضخم تكون على الشكل التالي:

نسبة التضخم = (مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية – مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس) ÷ مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس

---

[1] أبي زكريا النووي، "**المجموع شرح المهذب**"، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت، المجلد السادس، ص ١٠، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، فرع: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل ذلك، الإمام جلال الدين السيوطي، "**قطع المجادلة عند تغيير المعاملة**" مطبوع ضمن "**الحاوي للفتاوي**"، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ٢٠٠٩م، ص١١٩.

[2] حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م ÷ ١٤٢٦ه، ص٢٤٤.

[3] أنظر الرابط: https: ÷ ÷ www.avatradear.com ÷ education ÷ economic - indicators ÷ fundamental - indicators ÷ consumer - price - index، تاريخ الاطلاع: ٠٤ ÷ ٠٤ ÷ ٢٠٢٢م، على الساعة: ١٨سا و٠٧د، حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق، ص٢٤٦ - ٢٤٧.

المبحث الثاني: مفهوم مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم

أولاً – مفهوم الزكاة: تعرف الزكاة على أنها اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه على أصناف مخصوصة[1]. وتعتبر ركنًا ثالثًا من أركان الإسلام وأدلة مشروعيتها ثبتت قطعية من الكتاب والسنة والإجماع. ويشترط في اخراجها الملك التام، ملك النصاب، الفضل عن الحوائج الأصلية*، النماء وتمام الحول[2]. وتشمل زكاة النقدين (الذهب والفضة)، العملة الورقية، عروض التجارة، الثروة الزراعية والثروة الحيوانية.

ثانيًا – زكاة النقود الورقية: إن النقود الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها فهي تقوّم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، كما أن النفوس تطمئن بتمويلها وادخارها، ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر تعلقها بالثمنية. ومما يؤيد القول بثمنيتها أنها إذا زالت عنها الثمينة أصبحت مجرد قصاصات ورق لا تساوي بعد إبطالها شيئا مما كانت تساويه قبل الإبطال. وعلى هذا يكون لها حكم النقدين (الذهب والفضة) مطلقًا، لأن ما يثبت للمبدل، يثبت للبدل أيضًا[3]. وهذا ما ذهب إليه المجمع الفقهي الدولي الإسلامي (IIFA) بشأن العملة الورقية في دورته الخامسة سنة ١٤٠٢هـ ÷ ١٩٨٢م بمكة المكرمة[4]. واحتساب زكاة النقود الورقية*[5] يكون بناء على نصاب الذهب عشرون دينارًا، وفيها ربع العشر (٢.٥٪)، وبما أن التعامل أصبح النقود الورقية المرتبطة

---

[1] محمد الشربيني الخطيب، "**مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**"، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٩٥٨م، الجزء الأول، ص ٣٦٨.

* بمعنى أن يكون النصاب فاضلًا عن الحاجات الضرورية التي لا غنى للمرء عنها؛ من مأكل ومشرب، وملبس ومسكن ومركب، ونفقة على الزوجة والأبناء،...الخ

[2] محي الدين الأصفر، "**زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة**"، المكتب الاسلامي، بيروت - دار الاشراق،، الدوحة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م، ص ٢٢، انظر الرابط: https: ÷ www.zakatfund.gov.ae، تاريخ الاطلاع: ٠٤ ÷ ٠٤ ÷ ٢٠٢٢م، على الساعة: ١٥سا و٤٩د.

[3] محي الدين الأصفر، "**زكاة الأموال النقدية والشركات والأسهم والاستثمارات المختلفة المعاصرة**"، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

[4] أحمد حسن،"**الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها واحكامها**"، مرجع سابق، ص ٢١٢.

* روى عن مولنا الإمام على بن أبي طالب القرشي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ﴿ فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى يكونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ﴾، "**سنن أبي داود**"، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، حديث رقم: ١٥١٤.

برصيد الذهب، فإنها تقدر بما يعادل عشرين ديناراً من الذهب، فإن بلغت النصاب وجب فيها الزكاة[1].

وعليه فإن:

نصاب الذهب = ٤.٢٥ غ × ٢٠ دينارا = ٨٥ غ

أما نصاب الفضة: مائتا درهم، وفيها ربع العشر (٢.٥٪) فإذا بلغت النصاب وجب فيه الزكاة[2]. وعليه فإن:

نصاب الفضة = ٢.٩٧٥ غ ×٢٠٠ دينارا = ٥٩٥ غ

ثالثًا – مؤشر الزكاة (Zakat Index): مؤشر الزكاة هو مؤشر اقتصادي يعتمد على ثمن الذهب أو الفضة؛ واللذان يمثلان نصاب الزكاة لكل سنة. ويعتبر هذا المؤشر الأقرب من حيث المفهوم في إعطاء أرقام صحيحة ودقيقة عن نسبة التضخم وتكلفة المعيشة في أي بلد؛ باعتبار أن النقود هي مقياس للسلع والخدمات وأن نصاب الزكاة مربوط بقاعدة الذهب التي تتميز بالثبات النسبي كما أكده العديد من علماء الاقتصاد. وهذا المؤشر يقاس بناء على نصاب شرعي ثابت من الذهب: (٨٥غ)، أو من الفضة (٥٩٥ غ).

رابعًا – الفرق بين مؤشر الزكاة (zi) ومؤشر أسعار المستهلك (cpi):

- **أوجه الشبه**: يعتبر كل من مؤشر الزكاة ومؤشر أسعار المستهلك مقياساً للتضخم.
- **أوجه الاختلاف**: يقيس مؤشر الزكاة مستوى الأسعار بشكل عام ودون استثناء لأنه يعمل بأحد الوظائف الأساسية للنقود وهي مقياس للقيمة. فهو شبيه نوعًا ما بمعامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator) لكونه يمس جميع أسعار المنتجات والخدمات للبلد. وبذلك فهو أعم وأشمل وأدق في حساب نسبة التضخم لمسحه لجميع أسعار السلع والخدمات بوظيفة مقياس للقيمة وربطه بنظام قاعدة الذهب (الزكاة). وهذا عكس مؤشر أسعار المستهلك (cpi) الذي يمس فقط السلع الاستهلاكية التي تشتريها الأسر مع مرور الوقت. أو يمس فقط سلة محددة من قبل الدولة. مما يعطينا دقة كبيرة في حساب نسبة التضخم أو حتى الانكماش (الركود).

---

[1] حسن حنفي سري، "**الاقتصاد الاسلامي - مبادئ وخصائص وأهداف**" مركز الاسكندرية للكتاب الازاريطة، دط، ١٩٩٩م، ص ٩٥،

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

خامسًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (zi) : باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية بامتياز ومن نتائجه المعلومة هو ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يفسر أن هناك اضطرابًا في وحدة القياس المتمثلة في النقود. وبناء على هذا يتم قياس نسبة التضخم على أنها النسبة المئوية للتغير في مؤشر الزكاة على اعتبار أن المؤشر يعمل وفق نظام قاعدة الذهب. وبالتالي فإن معادلة نسبة التضخم بمؤشر الزكاة ستكون على الشكل التالي:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس) × 100

أو:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة للسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس

سادسًا – حساب القدرة الشرائية (Purchasing power) بمؤشر الزكاة: باعتبار أنّ القدرة أو القوة الشرائية مرتبطة بالنقود، فإنه من السهل ربطها بمؤشر الزكاة للعلاقة بينهما في مقياس وحدة القياس. وبذلك يمكن من معرفة القدرة الشرائية لقيمة أي ورقة نقدية أو قطعة نقدية خلال المقارنة بين الفترات. وعليه فإن احتساب القدرة الشرائية للنقود باستعمال مؤشر الزكاة سيكون على النحو التالي:

القوة الشرائية للنقود (ppm) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × قيمة العملة النقدية

المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر

أولاً – تقدير نصاب زكاة: يقدر نصاب زكاة النقود وعروض التجارة من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على أساس؛ (٢٠) دينارا ذهبيا المقدر وزنها ب: ٨٥ غرامًا. وتحديد ثمن الغرام من الذهب من عيار ١٨ قيراط موكل إلى الوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى (Agenor). وقد ذكر المصدر ذاته بوجوب إخراج الزكاة من كل مال بلغ هذا النصاب ودار عليه الحول (العام) بمقدره ٢.٥٪أي ربع العشر سواء كان من النقود أو من العروض التجارية والسلع التي تقوّم بسعرها في السوق يوم زكاتها[1].

[1] وثائق وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.

الجدول رقم (١.١): نصاب الزكاة ما بين فترة ٢٠١٤ – ٢٠٢١

وحدة: دج

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نصاب الزكاة	٣٩٥٢٥٠	٣٩٥٢٥٠	٤٥٠٥٠٠	٤٥٠٥٠٠	٥٥٢٥٠٠	٥٨٢٢٥٠	٧٠٥٥٠٠	٧٣١٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق ومنشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الشكل البياني رقم (١.٢): نصاب الزكاة في الجزائر ما بين فترة: ٢٠١٤ – ٢٠٢١

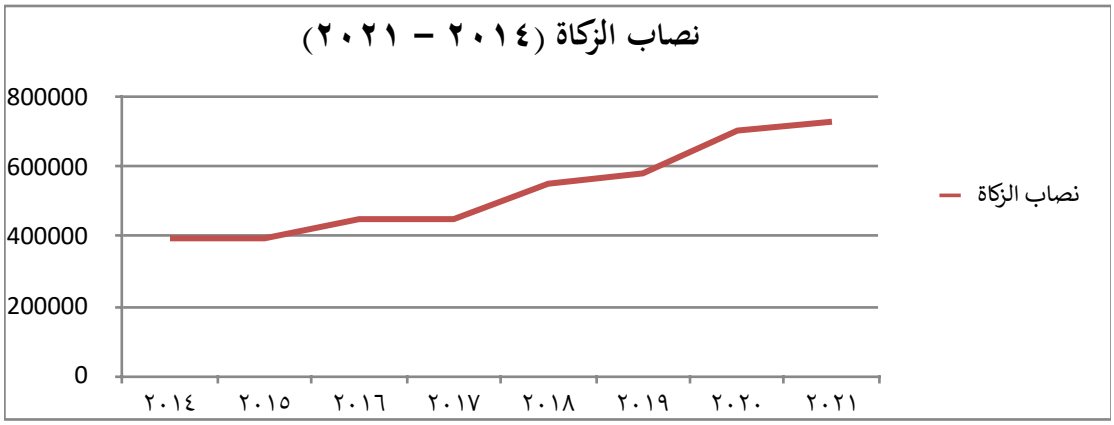

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١.١)

التعليق: الملاحظ من هذا الجدول وشكله البياني أن نصاب الزكاة بناء على وزارة الشؤن الدينية والأوقاف الجزائرية في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع أسعار الذهب حيث ارتفع سعره من: ٤٦٥٠ دج سنة ٢٠١٤ م الى: ٨٦٠٠ دج سنة ٢٠٢١ م.

ثانيًا – حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (Zi): يتم احتساب نسبة التضخم بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى:

نسبة التضخم (ir) =(مؤشر الزكاة للسنة الحالية ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس) × 100

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٤}$: (٤٦٥٠ ÷ ٥٩٠٠) X ١٠٠ = ٧٨.٨١

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٥}$: (٤٦٥٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١٠٠.٠٠

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٦}$: (٥٣٠٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١١٣.٩٨

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٧}$: (٥٣٠٠ ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ١٠٠.٠٠

نسبة التضخم (ir)$_{٢٠١٨}$: (٦٥٠٠ ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ١٢٢.٦٤

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٩: (٦٨٥٠ ÷ ٦٥٠٠) X ١٠٠ = ١٠٥.٣٨

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢٠: (٨٣٠٠ ÷ ٦٨٥٠) X ١٠٠ = ١٢١.١٧

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢١: (٨٦٠٠ ÷ ٨٣٠٠) X ١٠٠ = ١٠٣.٦١

ملاحظة: احتساب نسبة التضخم لسنة ٢٠١٤ تم بالاعتماد على نصاب الزكاة لسنة ٢٠١٣، والمقدر ب:

٥١٠٥٠٠ دج ÷ ٥٩٠٠ دج للغرام.

الطريقة الثانية:

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة للسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة للسنة الأساس

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٤: ((٤٦٥٠ – ٥٩٠٠) ÷ ٥٩٠٠) X ١٠٠ = (٢١.٨٧ –)٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٥: ((٤٦٥٠ – ٤٦٥٠) ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ٠.٠٠٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٦: ((٥٣٠٠ – ٤٦٥٠) ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠ = ١٣.٩٨٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٧: ((٥٣٠٠ – ٥٣٠٠) ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ٠.٠٠٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٨: ((٦٥٠٠ – ٥٣٠٠) ÷ ٥٣٠٠) X ١٠٠ = ٢٢.٦٤٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠١٩: ((٦٨٥٠ – ٦٥٠٠) ÷ ٦٥٠٠) X ١٠٠ = ٠٥.٣٨٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢٠: ((٨٣٠٠ – ٦٨٥٠) ÷ ٦٨٥٠) X ١٠٠ = ٢١.١٧٪

نسبة التضخم (ir) ٢٠٢١: ((٨٦٠٠ – ٨٣٠٠) ÷ ٨٣٠٠) X ١٠٠ = ٠٣.٦١٪

وبالتالي سيصبح الجدول رقم (١.١) على النحو التالي:

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نصاب الزكاة قيمةً	٣٩٥٢٥٠	٣٩٥٢٥٠	٤٥٠٥٠٠	٤٥٠٥٠٠	٥٥٢٥٠٠	٥٨٢٢٥٠	٧٠٥٥٠٠	٧٣١٠٠٠
وزن النصاب (غ)	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
ثمن النصاب (دج)	٤٦٥٠	٤٦٥٠	٥٣٠٠	٥٣٠٠	٦٥٠٠	٦٨٥٠	٨٣٠٠	٨٦٠٠
نسبة التضخم (ir)	٧٨.٨١	١٠٠٠٠٠	١١٣.٩٨	١٠٠٠٠٠	١٢٢.٦٤	١٠٥.٣٨	١٢١.١٧	١٠٣.٦١
نسبة التضخم (ir)	٪- ٢١.٨٧	٪٠	٪١٣.٩٨	٪٠	٪٢٢.٦٤	٪٠٥.٣٨	٪٢١.١٧	٪٠٣.٦١

ثانيًا – مقارنة بين نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (zi) ومؤشر أسعار المستهلك (cpi) : تعتبر عملية المقارنة بين أرقام نسب التضخم بالاعتماد على مؤشر الزكاة وبين الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلك شيء مهم وضروري، لغرض معرفة ما ستسفر عليه عملية المقارنة وبالمعادلة نفسها.

الجدول رقم (٢.١) : نسبة التضخم في الجزائر ما بين فترة ٢٠١٤ – ٢٠٢١م

وحدة : (٪)

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
التضخم (cpi)	٢.٩	٤.٨	٦.٤	٦.٨	٤.٣	٢	٢.٤	٧
التضخم (zi)	- ٢١.٨٧	٠	١٣.٩٨	٠	٢٢.٦٤	٥.٣٨	٢١.١٧	٣.٦١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، انظر الرابط : ÷ ÷ https: www.ons.dz، وبنك الجزائر، انظر الرابط : ÷ ÷ https: www.bank – of – algeria.dz

الشكل البياني رقم (٢.٢) : مقارنة بين نسبة التضخم بمؤشر (zi) وبمؤشر (cpi)

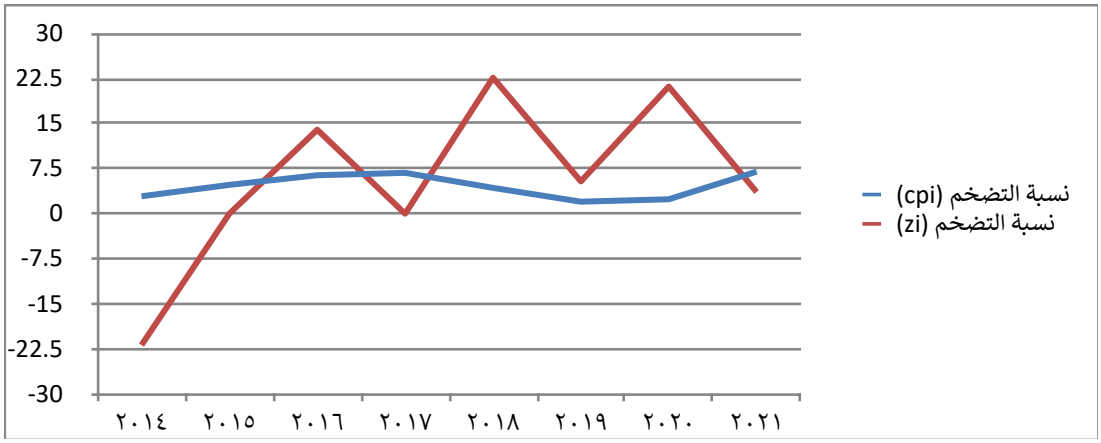

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢.١)

التعليق :

١. في سنة ٢٠١٤ م؛ وبناء على مؤشر أسعار المستهلك (cpi)، بلغت نسبة التضخم في الجزائر : ٢.٩٪. على عكس مؤشر الزكاة (zi) الذي أثبت أن الاقتصاد الجزائري كان في حالة انكماش (ركود) وهو ما يفسر النسبة السالبة للتضخم والمقدرة ب : (٢١.٨٧ –)٪.

٢. الفروقات الكبيرة بين المؤشرين هو شيء طبيعي، مقبول ومبرر نوعًا ما وهذا نظرًا لعدة أسباب نذكر منها :

- مؤشر أسعار المستهلك (cpi) يقتصر على سلة معينة من السلع والخدمات تحددها الدولة، بينما مؤشر الزكاة (zi) يمس جميع السلع والخدمات للبلد لاعتماده على النقود كوحدة قياس وذهب كمرجع.
- الأرقام المقدمة حول نسبة التضخم في البلد من قبل الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر (البنك المركزي) فيها نظر؛ خاصة بعد تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة ٢٠١٤م، ولجوء الحكومة الجزائرية مقابل ذلك إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود) في ظل ضعف جهازها الإنتاجي، مع ما تشهده كبرى الدول المصنعة من تضخم حالي.

ثالثًا – حساب القدرة الشرائية للنقود: سنحاول هنا معرفة ما هي نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بسبب التضخم وبالاعتماد على مؤشر الزكاة (zi)، باعتبار ان مقدار العملة النقدية المتخذة في المثال هي ورقة نقدية من صنف: ١٠٠٠ دج.

مؤشر الزكاة (zi):

القوة الشرائية للنقود (zi)= (مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × قيمة العملة النقدية.

القوة الشرائية للنقود = (٨٦٠٠ ÷ ٤٦٥٠) X ١٠٠٠ دج

القوة الشرائية للنقود = (١.٨٤٩٤٦) X ١٠٠٠ دج.

القوة الشرائية للنقود = ١٨٤٩.٤٦ دج

أو:

القوة الشرائية للنقود(zi) = (نسبة التضخم التراكمي (٢٠١٤ – ٢٠٢١)× قيمة العملة النقدية) + ١٠٠٠ دج

نسبة التضخم = ((مؤشر الزكاة للسنة الحالية – مؤشر الزكاة لسنة الأساس) ÷ مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × ١٠٠

نسبة التضخم = ((٧٣١٠٠٠ – ٣٩٥٢٥٠) ÷ ٣٩٥٢٥٠)(X ١٠٠

نسبة التضخم = ((٣٣٥٧٥٠) ÷ ٣٩٥٢٥٠) X ١٠٠

نسبة التضخم = (٠.٨٤٩٦) X ١٠٠

نسبة التضخم = ٨٤.٩٦٪

القوة الشرائية للنقود = (٠.٨٤٩٦ X ١٠٠٠) + ١٠٠٠

القوة الشرائية للنقود =٨٤٩.٦٠+ ١٠٠٠دج

القوة الشرائية للنقود =١٨٤٩.٦٠دج.

مؤشر أسعار المستهلك (cpi) : إذا كان المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في دولة الجزائر لسنة ٢٠٢١م هو: ٢٣٣.٥[1]، والمؤشر لسنة ٢٠١٤م هو: ١٧٦.٨[2].

القدرة الشرائية للنقود cpi = (مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية ÷ مؤشر أسعار المستهلك الأساس) × مقدار العملة النقدية

القدرة الشرائية للنقود = (٢٣٣.٥ ÷ ١٧٦.٨) X ١٠٠٠.٠٠ دج

القدرة الشرائية للنقود = ١٣٢٠.٧٠ دج.

مقارنة تدهور القدرة الشرائية للنقود بين المؤشرين:

القدرة الشرائية للنقود (zi) < القدرة الشرائية (cpi) ⟵ ١٨٤٩.٦٠ دج > ١٣٢٠.٧٠ دج

التعليق: من خلال المقارنة بين المؤشرين في احتساب القدرة الشرائية للنقود اتضح لنا ما يلي:

- إن نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بمؤشر الزكاة (١٨٤٩.٦٠دج) أكبر من مؤشر أسعار المستهلك (١٣٢٠.٧٠دج)، بفارق (٥٢٨.٩٠دج) وهذا شيء طبيعي باعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك هو تقريبي فقط ويمس بعض السلع والخدمات دون الأخرى؛ عكس مؤشر الزكاة الذي هو يعبر عن الواقع باعتبار ان النقود هي وحدة لقياس السلع والخدمات ومربوطة بقاعدة نظام الذهب وهي الزكاة شرعًا.
- يشير مقدار التغيّر في مؤشر الزكاة إلى أنّ سعر السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ: ١٠٠٠ دج في سنة ٢٠١٤م، يمكن للمستهلك شراؤها بمبلغ: ١٨٤٩.٦٠ دج في سنة ٢٠٢١م، بمعنى أن هناك

[1] انظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/botswana/indicators، تاريخ الاطلاع: ١٧- ٠٣-٢٠٢٢م.
[2] ريغي هشام، " **ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد ٠٣، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ٢٤٧.

تضخم وارتفاع للأسعار خلال ثماني سنوات تقدر بنسبة (٨٤.٩٦٪) ما يعادل ٨٤٩.٦٠ دج.

والتي تعبر في الوقت نفسه عن قيمة تدهور ورقة نقدية من صنف : ١٠٠٠ دج.

الخاتمة : توصلنا من خلال البحث؛ أن هناك طريقة ثانية لاحتساب نسبة التضخم وارتفاع الاسعار، بما فيها القدرة الشرائية على غرار مؤشر أسعار المستهلك (cpi) . كما أثبت هذا المؤشر دقته في ضبط نسبة التضخم لارتباطه بالذهب الذي يعرف ثبات نسبي من جهة؛ وعملية المسح الكاملة لأسعار السلع والخدمات باعتبار انه النقود هي وحدة قياس والتي عجز عنها مؤشر أسعار المستهلك لاقتصاره فقط على سلة معينة من السلع والخدمات.